إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان العالمي للمرة الثانية

العيبان: مسؤوليتنا تضاعفت وماضون في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي

أن هذا الاختيار لم يكن ليتحقق لولا دعوات خادم الحرمين الشريفين إلى مد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب وسياسته الحكيمة التي عززت مكانة المملكة ودروها الحيوي والقيادي على المستوى الإقليمي والدولي

كشف رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان عن إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن القارة الآسيوية لفترة ثلاث سنوات جديدة وللمرة الثانية على التوالي.

وأكد رئيس الهيئة أن هذا الاختيار لم يكن ليتحقق لولا دعوات خادم الحرمين الشريفين إلى مد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب وسياسته الحكيمة التي عززت مكانة المملكة ودروها الحيوي والقيادي على المستوى الإقليمي والدولي واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكل الناس، وبالشكل الذي يحفظ للمجتمعات خصوصياتها وقيمها الأخلاقية والثقافية تماشيا مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية.

وأضاف أن هذه السياسة أدت إلى تتابع الإصلاحات ومشاريع التطوير النوعية التي يتبناها خادم الحرمين الشريفين في المملكة خاصة ما يتعلق منها بالإصلاح والتطوير في المجالات السياسة والاقتصادية والقضائية والتعليمية وحقوق الإنسان.

وقال العيبان: إنه حتى على المستوى الدولي فمواقفه- حفظه الله- رائدة من القضايا العربية والإسلامية والدولية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.وأوضح الدكتور العيبان أن هذا الإنجاز يدين أيضا بالفضل لجهود المملكة المختلفة بقيادة خادم الحرمين لإحلال السلام في المنطقة، ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية، والتقريب بين الحضارات والأديان من خلال الحوارات البناءة، ولمواقف المملكة المدينة للإرهاب بكل صوره وأشكاله وللنجاحات الملموسة التي حققتها في مناهضته ومعالجة الفكر المتطرف، وحرصها على ترسيخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة ونبذ العنف والظلم والتمييز العنصري، وشجبها لمحاولات إشاعة التعصب وكراهية الغير وازدراء عقائدهم والتحقير لها، ولإسهاماتها المادية لدعم التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي كركيزة مهمة لبناء المجتمعات وتعزيز حقوقها، فضلا عن وفاء المملكة بمسؤولياتها في هذا المجال ومشاركاتها الفعالة في أنشطة المجلس ودعم الآلية التي أنشأها.

وفي الختام أكد الدكتور العيبان أن اختيار المملكة لهذا المجلس مسؤولية أخرى تضاف إلى مسؤوليات خادم الحرمين الشريفين نحو الاستمرار في المساهمة العملية في صياغة توجه إنساني عالمي يحمي الحقوق وينبذ العنف والظلم والكراهية والتمييز وازدراء الشعوب والأديان، وينشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين كافة شعوب العالم. وأضاف العيبان أن انتخاب المملكة دليل على مكانتها الدولية وقناعة المجتمع الدولي بما تقوم به من جهود لدعم حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فالمملكة كعضو ناشط في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكل الناس وبالشكل الذي يحفظ للمجتمعات خصوصياتها وقيمها الأخلاقية والثقافية المنسجمة مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، وملتزمة بكل ما من شأنه ضمان وتعزيز وتطوير هذه الحقوق.

وقال العيبان إن الهيئة قامت بوضع استراتيجية وخطة لعملها بما في ذلك دراسة فتح فروع ومكاتب لها في مناطق المملكة ومحافظاتها، والقيام بزيارة العشرات من السجون ودور التوقيف. كما قامت برصد الملاحظات ومعالجة وتحسين الكثير من الأمور، إضافة لإعداد خطة متكاملة لنشر ثقافة حقوق الإنسان ورفعها إلى المقام السامي تمهيدا لإقرارها والبدء في تنفيذها.

وأضاف أن الهيئة أصدرت عددا من المطبوعات التي تعرف بحقوق الإنسان ومن أبرزها كتيب "ثقافة حقوق الإنسان في المملكة"، وكتيب "حقوق الأيتام واللقطاء في الإسلام".

ثقافة حقوق الانسان

الطريق نحو نشر ثقافة حقوق الانسان

كان الى وقت قريب الفكر الأكاديمي هو المسيطر على طبيعة العمل في مجال حقوق الإنسان وهذا مبرر، كون هذا العمل كان محصورا في أوساط النخب من المثقفين والساسة والذين يتعاملون معه على أنه مجرد بنود قانونية معزولة عن الواقع، وهو مازاد و للأسف من حجم الفجوة بين المفهوم وحامليه من جهة، والواقع المعاش من جهة ثانية ، والثابت تاريخيا ان رجالات الفكر خصوصا والمثقفين عموما لهم اليد الطولى في تحريك سواكن المجتمع وثوابته، وفي تهيئة التربة الملائمة لزراعة الأفكار المتعلقة بثقافة حقوق الإنسان وكيفية التعاطي معها برؤى حديثة تحقق العدل وتقضي على التمييز، الا أن ذلك كان مشروط بالانفتاح على جميع أطياف المجتمع ، لمعرفة مدى ملائمة هذا الفكر لهذا المجتمع.

إن ثقافتنا السائدة بما تحمله من عادات وأعراف وأنماط تفكير وقيم وعقائد وسلوكيات، نجدها نابعة من الحقوق الأساسية الثلاث وهي الحق في الحياة والحق في المساواة والحق في الحرية و هي الحقوق التي ساهمت في تأسيس البنية الفلسفية لحقوق الإنسان. ومما تجدر الإشارة إليه ان طرح مصطلح ثقافة حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة رمي ثقافتنا برمتها، بل يأتي تأصيل للمفاهيم الغائبة عنها وتوضيح دلالات هذه الثقافة وامتداداتها، لتكوين وجهة نظر جديدة حيال قضايا هذا المجتمع والتي تتماشى مع متغيرات العالم، للوصول إلى الحياة الأفضل والأكثر سعادة كما انه الدافع لتناول موضوع وسائل وآليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في ثقافتنا السائدة، حتى لا تكون المفاهيم والمصطلحات الحديثة قصر على تعابير هامشية، لتزيين الخطابات السياسية والمقالات الفكرية و الأعمال الأدبية ، والملاحظ في وقتنا الحاضر أن هناك التزام أدبي بين الدول لتطبيق وتنفيذا الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان وكما أصبح القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان حقيقة وصار إلى التطبيق اقرب منه إلى التنظير.

المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
خالد بن عبد الرحمن الفاخري
Nshr1@yahoo.com